

## تعديل الدستور يتم بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب واستفتاء عام

استخدم الرئيس أنور السادات أمس حقه الدستوري في طلب تعديل المادة الخامسة من الدستور بالمادة ١٨٩ من الدستور وهي نص على :

« لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية الى هذا التعديل . فاذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه ، فاذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها فاذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه في شأنه .

فاذا وافق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .